



الرقم : ٤٣٢٧٨ / (عام ٢٠١٠) / ١٢ / ٢٠١٠  
العنوان : معاشرة النساء خطوة مهمة لبناء المستقبل  
الرقم : ش.ز / ١٠ / ١ / (عام ٢٠١٠)  
الرقم : ٤٣٢٧٨

( ( عاجل وعلى الفور ) )  
الوزارات كافة / مكتب الوزير  
الجهات غير المرتبطة بوزارة  
مجالس المحافظات كافة / مكتب رئيس المجلس  
المحافظات كافة / مكتب المحافظ  
م / بيان الحكومة العراقية بشأن اعتبار جريمة إبادة الكلدانيين  
من جرائم الإبادة الجماعية بكل المقاييس

ربطاً قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠ ، المتداخلي في الجلسة  
الثامنة والأربعين الإعتيادية المتعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ .

لاتخاذ ما يقتضي بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة ، وإشعار الدوائر والتشكيلات التابعة لكم المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وإعلامنا بالسرعة الممكنة ... مع التقدير .

• المراقبات :-

- صورة قرار مجلس الوزراء المذكور آنفًا .
  - صورة بيان صادر عن مجلس الوزراء .
  - صورة القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ .

**علي محسن إسماعيل**  
**الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة**  
**٢٠١٠/١٢/٩**

(( ۱ - ۱ ))



• نسخة منه إلى :-

لل通知 بالإطلاع  
على قرار مجلس  
الوزراء المُرافق  
ربطاً مع القرار  
رقم (٢٦)  
لسنة ٢٠٠٨  
وببيان الحكومة  
العراقية  
... مع التقدير .

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / المركز الوطني للإعلام ، لل通知 بالإطلاع على قرار مجلس الوزراء المُرافق ربطة ، وإعمامه على وسائل الإعلام والقنوات الفضائية والموقع الإلكتروني كافة ... مع التقدير .  
الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتسيير الحكومي ، لل通知 بالإطلاع على قرار مجلس الوزراء المُرافق ربطة ، ومتابعة الموضوع مع الجهات ذات العلاقة وإعلامنا ... مع التقدير .  
البريد الدوار .

٢٠١٠/٨/١٢

( ) ( - ٤ )

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

كُوْمَارِي عِرَاقٌ  
لِّهِ مِنْ دَارِيَةِ ثَقَلَيْنِيَّةِ نَجْوَةِ نَوْرِيَّةِ زَيْرَانٍ  
REPUBLIC OF IRAQ  
General Secretariat for the Council of Ministers



جُمُهُورِيَّةِ الْعَرَابِيَّةِ  
الْأَمَانِيَّةِ الْعَاصِمَةِ بَلْصَرِ الْفَرَزَاءِ

## قرار

مجلس الوزراء

رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠

بناءً على ما عرضه دولة رئيس الوزراء ، بشكل طارئ خلال جلسة إجتماع مجلس الوزراء ، وإستناداً إلى ما جاء في المادة (١١) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بشأن جرائم الإبادة الجماعية .

قرر مجلس الوزراء بجلسته الثامنة والأربعين الإعتيادية ، المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ ، الموافقة على إصدار البيان الآتي :-

• أولاً : - يرحب مجلس الوزراء بقرار المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ ، والقاضي بإعتبار قضية إبادة وتهجير الكرد الفيليين جريمة من جرائم الإبادة الجماعية بكل المقاييس ، معزواً لما أقره مجلس النواب وأكده مجلس الرئاسة بقراره رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ المنشور في جريدة الواقع العراقية العدد : (٤٠٨٧) والمؤرخ في ٢٠٠٨/٩/٢٢ .

• ثانياً : - يتعهد مجلس الوزراء بإزالة كافة الآثار السيئة التي نتجت عن القرارات الجائرة التي أصدرها النظام البائد بحق أبناء الشعب العراقي من الكرد الفيليين { كإسقاط الجنسية العراقية ومصادرة الأموال المنقوله وغير المنقوله والحقوق المغتصبة الأخرى } .

علي محسن اسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١٠/١٢/٩



بيان صادر عن مجلس الوزراء  
بسم الله الرحمن الرحيم

لقد أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ ، حكمها العادل في قضية {إسقاط الجنسية العراقية والإبعاد القسري للكرد الفيليين ومصادرة أموالهم المنقوله وغير المنقوله} ، بحق المدنيين من مسؤولي النظام البائد المتورطين بإرتكاب أفعال بشعة وإتخاذ قرارات جائرة بحق أبناء الشعب العراقي من الكرد الفيليين ، وقد اعتبرت المحكمة في حكمها ، ما قام به النظام البائد من أفعال وإتخاذ من قرارات بحقهم يعتبر إبادة جماعية ، حيث جاء في حيثيات قرار الحكم " بأن إستهداف هذا المكون من الشعب العراقي (الكرد الفيليين) بسبب قوميتهم ومذهبهم الديني يظهر بوضوح أن بعض المسؤولين عن إرتكاب تلك الجرائم الدولية كان لديهمقصد الجنائي الخاص لإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية " ... لقد جاء هذا الحكم معبراً عن حقيقة مؤلمة طالما حاول البعض ، ولأسباب معروفة ، التستر عليها أو إخفاءها أو التقليل من شأنها ، ولكن التاريخ يأبى دائمًا في أن يبقى المجرمون الظالمون من دون عقاب وأفعالهم الشنيعة من دون إنفصال ... لقد جاء حكم المحكمة الجنائية العراقية العليا بإعتبار ما قام به النظام البائد بحق الكرد الفيليين إبادة جماعية ، معززاً لما أقره سابقاً مجلس النواب وأكده مجلس الرئاسة بقراره رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ " بإعتبار ما تعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية بكل المقاييس .

إن مجلس الوزراء إذ يستذكر ما قام به النظام البائد من أفعال شنيعة بحق الكرد الفيليين ، فإنه يرى في قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا بإعتبار تلك الأفعال إبادة جماعية ، ما هو إلا إقرار بواقعة مؤلمة وبشعة طالت مكون من أبناء الشعب العراقي من دون ذنب اقترفوه أو جريمة إرتكبواها ، ويتعهد مجلس الوزراء بإزالة كافة الآثار السيئة من إسقاط الجنسية العراقية عنهم ومصادرة أموالهم المنقوله وغير المنقوله والحقوق المغتصبة الأخرى ، والتي نتجت عن قرار الإبادة الجماعية بحق الكرد الفيليين .

يتمنى مجلس الوزراء للكرد الفيليين الإزدهار والحياة الكريمة الهائلة مع بقية أخوانهم العراقيين تحت خيمة العراق الحر الديمقراطي ، ويدعوا إلى الله عز وجل أن يرحم شهداءهم ويسكنهم فسيح جناته .

مجلس الوزراء

في الثامن من كانون الأول / ٢٠١٠